الدولي» (**المصدر نفسه**، ١٩٩١/١/٢٩، ص ٢). وشدد سلمان على «ان هذه الصواريخ ليس هدفها التحرير، لأنه لا يمكن ان نصدّق ان الحكومة العراقية تهدف الى تحرير فلسطين، بينما تضع قواتها في الكويت» (**المصدر نفسه**، ١٩٩١/١/٢٥)؛ في حين اعتبر وزير الدفاع السوري، مصطفى طلاس، ان صدام حسين وضع «الجيش العراقي في محرقة، لم يستفد منها سوى اسرائيل. ولكي يبعد عن نفسه عشرات الاتهامات، أراد ان يخلط الاوراق، فأطلق بضعة صواريخ على اسرائيل... [و] هدف صدام من هذه الصواريخ الدعاية واقناع بعض الفلسطينيين البسطاء بذلك... وعلى أي حال، فقد استفادت اسرائيل من صواريخ صدام البلاستيكية، بحيث حصلت على صواريخ باتريوت». وأكد طلاس ان «سوريا لن تنجرّ الى معركة لا تختار هي زمانها ومكانها» (من مقابلة مع طلاس، **اخبار اليوم**، القاهرة، ١٩٩١/١/٢٦، ص ٥). ورداً على مطالبة بعض أعضاء البرلمان الأردني سوريا بانسحابها من التحالف المعادي للعراق، وجّه رئيس مجلس الشعب السوري، عبدالقادر قدّورة، رسالة الى البرلمان الأردني، قال فيها «ان اطلاق الصواريخ العراقية ' خدم' اسرائيل، وان ارسال صواريخ باتريوت الأميركية الى اسرائيل مع طواقمها الأميركية ' يشكل خطراً على الاستراتيجيات الدفاعية للأمة العربية' ... وان اطلاق الصواريخ على اسرائيل ليس سوى ' ضجة اعلامية عابرة' » (**القدس العربي**، ١٩٩١/١/٢٤، ص ٥). وفي حديث لصحيفة «لوموند» الفرنسية، قال وزير خارجية سوريا، فاروق الشرع: «ان العراق قدّم خدمة كبيرة [الى] اسرائيل، عندما أقدم على مهاجمتها بصواريخ سكود، لأنها أصبحت بذلك ضحية في نظر العالم» (**الأهرام**، ١٩٩١/٢/٩، ص ٦). وقد انتقد نائب الرئيس السوري، عبدالحليم خدام، اندفاع دول الغرب الى تقديم المساعدات الى اسرائيل، «غير آخذة في الاعتبار الرفض الاسرائيلي لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة... [وان] هذه المساعدات ستشكل عاملاً معيقاً في طريق الوصول الى اقامة سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط» (**الحياة**، ١٩٩١/١/٣٠، ص ٤). لكن المواطنين السوريين «بالرغم من ادانتهم للاحتلال العراقي للكويت... أعربوا عن تأييدهم... [و] فرحتهم بالهجوم الصاروخي العراقي ضد اسرائيل» (**الأهرام**، ١٩٩١/١/١٩، ص ٦).

مواقف من الانسحاب العراقي

في ١٩٩١/٢/١٥، أصدر مجلس قيادة الثورة العراقي بياناً اعلن فيه عن «استعداد العراق للتعامل مع قرار مجلس الأمن [الدولي] الرقم ٦٦٠/١٩٩٠ بهدف التوصل الى حل سياسي مشرّف ومقبول، بما في ذلك الانسحاب» (من نص البيان في **الحياة**، ١٩٩١/٢/١٦، ص ١ و٧). وربط العراق ذلك بعدد من الاجراءات المطلوبة من الطرف الآخر، منها «وقف اطلاق النار؛ الغاء قرارات الأمم المتحدة من الرقم ٦٦١ الى الرقم ٦٧٨؛ سحب القوات المشاركة في العدوان على العراق من منطقة الخليج خلال شهر من وقف اطلاق النار؛ انسحاب اسرائيل من [على] الأراضي العربية التي تحتلها؛ ضمان حقوق العراق التاريخية في الأرض والبحر؛ ترتيب أوضاع الكويت، انطلاقاً من ارادة الشعب؛ تمويل اعادة اعمار العراق على حساب الدول التي اعتدت عليه؛ الغاء الديون المترتّبة على العراق ودول أخرى في المنطقة؛ ترك ترتيب أمن منطقة الخليج لدولها، وخلو منطقة الخليج من اي وجود عسكري أجنبي» (من نص البيان، **الحياة**، ١٩٩١/٢/١٦، ص ١ و٧). ولم تلق المبادرة العراقية قبولاً من أطراف التحالف المعادي للعراق؛ وساهم دخول الاتحاد السوفياتي الدبلوماسي بتطوير مسألة الانسحاب في المبادرة العراقية الى مبادرة سوفياتية مبرمجة زمنياً، ومكوّنة من ست نقاط، تشمل، «الى جانب الانسحاب الشامل خلال ٢١ يوماً، الانسحاب من مدينة الكويت خلال اربعة أيام، وان مراقبين من الأمم المتحدة سيشرفون على انسحاب القوات... [و] ان اسرى الحرب يجب ان يطلق سراحهم خلال الأيام الثلاثة التي تلي وقف اطلاق النار» (**القدس العربي**، ١٩٩١/٢/٢٤ ـ ٢٣، ص ١). وقد أعلن مجلس قيادة الثورة العراقي تأييده للمبادرة السوفياتية في بيان له، في ١٩٩١/٢/٢٤، وان «العراق يريد السلام ويعمل بجد لدعم المبادرة السوفياتية وتسهيل مهمة نجاحها» (**المصدر نفسه**، ١٩٩١/٢/٢٥، ص ٦). وردّت الولايات المتحدة الأميركية على قبول العراق بالانسحاب، وتأييده المبادرة السوفياتية، بانذار يحدّد جدولاً زمنياً